أبحاث و دراسات
Research and studies

الانتخابات التشريعية في موريتانيا لعام 2023

علي سعدي عبدالزهرة جبير
جامعة النهرين-كلية الحقوق

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

بغداد_عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية
Www.hcrsiraq.net
hcrsiraq@yahoo.cpm
+9647810234002

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الانتخابات التشريعية في موريتانيا لعام 2023

علي سعدي عبدالزهرة جبير
جامعة النهرين-كلية الحقوق

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

13 يونيو 3202

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

المقدمة

جرت الانتخابات التشريعية في موريتانيا في شهر آيار من العام 2023 وعلى جولتين، بموجب اتفاق سياسي جرى بين الحكومة والمعارضة، وسط منافسة شديدة بين الخصوم لحصد اغلبية مقاعد البرلمان، إلا أن حزب الانصاف الحاكم تمكن من الحصول على الاغلبية المطلقة في جميع المجالس البرلمانية والمحلية، بالمقابل انهيار كلي لأحزاب المعارضة التقليدية التي طالبت بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية وشككت في نزاهة وصحة العملية الانتخابية، كما برزت تلك الانتخابات قوى سياسية جديدة على الساحة الموريتانية، وتعد هذه الانتخابات الأولى في عهد الرئيس (محمد ولد الغزواني)، الأمر الذي منحته ثقة للترشح للانتخابات الرئاسية التي من المقرر عقدها عام 2024.

أولاً: تنافس بين الأحزاب السياسية:

كان من المفترض أن تنظم الانتخابات في شهر آب 2023، لكن جرى تعجيلها إلى شهر آيار، بموجب اتفاق سياسي بين أحزاب الموالاة والمعارضة، تفادياً لتنظيمها في موسم الأمطار، إذ تكثر الفيضانات والعواصف، ما يمنع الوصول إلى مناطق نائية من البلاد، وهو ما تسبب في مشكلات كبيرة خلال الانتخابات السابقة 2018، وبموجب الاتفاق السياسي الذي أشرفت عليه وزارة الداخلية، وجرى توقيعه في أيلول من العام 2022، تكون أحزاب المعارضة شريكاً في تحضير الانتخابات وتنظيمها، كما أدخل الاتفاق تعديلات جديدة على نظام الاقتراع من أهمها اعتماد نظام التمثيل النسبي في انتخاب المجالس المحلية والجهوية، واعتمادها أيضاً لانتخاب نصف مقاعد البرلمان التي ارتفع عددها من 157 إلى 176 مقعداً، كما أنها أول انتخابات سيصوت فيها الموريتانيون الموجودون خارج البلاد، ضمن (3) دوائر آسيا وأفريقيا وأميركا(1).

ووفق الاتفاق المبرم في تشرين الأول 2022 بين الحكومة والأحزاب السياسية، تقرر أن تنظم الانتخابات المحلية والجهوية وفق نظام الشوط الواحد واعتماد التمثيل النسبي فيها، على أن ينتخب نصف البرلمان بطريقة الشوطين ونصفه الآخر عن طريق نظام التمثيل النسبي، وفق نفس الاتفاق يعتمد نظام التمثيل النسبي في اللوائح الوطنية المنتخبة على عموم التراب الوطني (لائحة مختلطة من 20 نائباً، ولائحة

للنساء من 20 نائباً، ولائحة للشباب من 11 نائباً مناصفة بين الجنسين)، كما يعتمد في العاصمة نواكشوط التي وزعت إلى ثلاث دوائر انتخابية لكل دائرة 7 مقاعد، ويعتمد أيضاً في المدن الكبرى التي يزيد عدد نوابها على نائبين، وبلغت القاعدة الانتخابية لأول مرة في موريتانيا حوالي (مليون و800 ألف ناخب)، يصوتون على اختيار (176) مقعداً برلمانياً، و(238) مجلساً بلدياً، و(15) مجلساً جهوياً، وجرت الانتخابات في ظرف يتسم بالتوافق الوطني ما بين الأغلبية الرئاسية وأحزاب المعارضة، بعد عشر سنوات من الصراع السياسي(2).

نتيجة لذلك تم تقليص الأحزاب المشاركة من ما يزيد على 100 حزب إلى 25 حزباً، بعد التصفية التي تمت من قبل وزارة الداخلية الموريتانية تطبيقاً لقانون الأحزاب الموريتاني المعدل عام 2018، الذي ينص في مادته العشرين على أن يتم بقوة القانون حل كل حزب سياسي قدم مرشحين لاقتراعين بلديين اثنين وحصل على أقل من (1%) من الأصوات المعبر عنها في كل اقتراع، أو الذي لم يشارك في اقتراعين بلديين اثنين متواليين، وشاركت الأحزاب الخمسة والعشرين في الانتخابات بمستويات متفاوتة، إذ رشح حزب الإنصاف الحاكم في كل الدوائر المحلية والتشريعية، وتلاه حزب التواصل الإخواني الذي رشح في أغلب الدوائر، في حين اكتفت أحزاب الأغلبية والمعارضة باختيار المراكز التي تعتبر أنها ذات حظوظ عالية فيها(3).

ويخوض حزب الإنصاف الحاكم في موريتانيا معركة انتخابية مصيرية، في ظل منافسة شرسة يواجهها من قوى المعارضة، التي تسعى إلى فرض نفسها كرقم صعب في المعادلة القائمة في البلاد، بعد تراجع تأثيرها خلال السنوات الماضية، وأن الانتخابات البرلمانية والمحلية هي محطة مفصلية ستحدد المسار السياسي المقبل للدولة، وحتى مصير الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني) الذي يطمح لولاية رئاسية جديدة في العام 2024، وأن هذه الانتخابات تمثل في واقع الأمر تصويتا غير مباشر على حصيلة (ولد الشيخ الغزواني)، وهو ما يفسر نزول حزب الإنصاف بثقله، في ظل مخاوف لديه من تكرار سيناريو الانتخابات الماضية التي كان فاز فيها بفارق ضئيل على خصومه، وإن حزب الإنصاف يطمح للحصول على أغلبية مريحة، تنهي صداع المعارضة وتخفف من مساومات أحزاب الموالاة، وارتفعت حدة السجال السياسي بين [illegible] انطلقت في الثامن والعشرين من نيسان وتستمر لأسبوعين(4).

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وكثفت الأحزاب المشاركة في الانتخابات من مهرجاناتها الدعائية في جميع مدن البلاد، وانتشرت صور المرشحين وشعارات الأحزاب المشاركة في الانتخابات بشكل كبير في نواكشوط وفي جميع الشوارع تقريبا، كما كثفت الأحزاب من دعايتها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لاستمالة الناخبين، وتصاعد التراشق الإعلامي بين عدد من السياسيين، فيما أثارت تصريحات لرئيس الحكومة (محمد ولد بلال) جدلا واسعا، زاد من سخونة أجواء الحملة، ووجه (ولد بلال) تحذيرا قويا لكافة الشخصيات السياسية التي كانت تنشط في حزب الإنصاف الحاكم، وترشحت في أحزاب أخرى عقب رفض الحزب ترشيحها، وفي مهرجان سياسي بمدينة ألاك (وسط) نظم في الثاني من آيار، قال (ولد بلال) (إن من غضبوا من حزب الإنصاف ودعموا لوائح أخرى، ما زالت أمامهم الفرصة لتجميدها ودعم لوائح الحزب الحاكم)، وأضاف (إذا لم يجمد هؤلاء ترشحاتهم ويعلنوا عودتهم إلى الحزب الحاكم، (ما ينتظرهم واضح جدا)، في إشارة إلى أن من الممكن أن يتم إبعادهم من المناصب الحكومية مستقبلاً، وشدد رئيس الحكومة على ضرورة أن يتمكن الحزب الحاكم من حصد أغلبية مريحة في البرلمان لكي تنال أي حكومة ثقة البرلمان وتباشر مهامها، وكان حزب الإنصاف تعرض لموجة انسحابات واسعة على إثر إعلان القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية والمحلية، حيث أبدى المنسحبون تحفظات كبيرة عليها، وأثارت تصريحات رئيس الحكومة ردود فعل غاضبة، لاسيما من حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (إسلامي/ أكبر أحزاب المعارضة) الذي اعتبر أن ما صدر عن رئيس الحكومة مستفز، وأضاف الحزب في بيان (ما صدر عن الوزير الأول، وقبله الناطق باسم الحكومة (الناني ولد أشروقه) من تصريحات تهديدية، تؤشر بشكل مباشر على تذمر الشعب والناخبين ونشطاء السياسة المحلية من الأداء العام الضعيف للحكومة وحزبها)، واعتبر الحزب الإسلامي أن تصريحات رئيس الحكومة (منافية للقيم الديمقراطية وقواعد المنافسة، حيث يؤسس الدستور والقوانين المنظمة للانتخابات لحماية المنافسة) (5).

واحتدم الاستقطاب السياسي لاسيما في مدينة نواذيبو الاقتصادية ثاني أكبر خزان انتخابي بعد العاصمة نواكشوط، وسط تنافس حاد بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات، وصل إلى حرب كلامية عنيفة بين مرشحي الموالاة، ولم يتخلف عنها بعض مرشحي المعارضة، وهاجم مرشح حزب الكرامة (موالاة) لمنصب عمدة بلدية نواذيبو، بقوة خلال مهرجان جماهيري مرشح حزب الإنصاف الحاكم لنفس المنصب،

معتبرا أنه ليس من سكان المدينة ولا يحمل مشروع إصلاح، لكن مرشح الحزب الحاكم (أحمد ولد خطري) رفض الدعاية التي تقول إنه ليس من سكان نواذيبو، متعهدا في مهرجان جماهيري بتوفير المئات من فرص العمل للشباب، في المقابل انتقد(المختار ولد الشيخ) مرشح ائتلاف حزبي تكتل القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم (معارضة) لمنصب بلدية نواذيبو أداء مرشح حزب الكرامة، وقال (ولد الشيخ) إن مرشح حزب الكرامة فشل في تسيير البلدية خلال ولايته المنقضية(6).

ووجه (ولد الغزواني) رسالة إلى الأحزاب السياسية بالتزامن مع انطلاق الحملة، دعاهم فيها إلى (الاختلاف باحترام)، مؤكداً أن التنافس يجب أن يلتزم بـ(المسؤولية الأخلاقية والالتزام الأدبي)، وقال (إن الاستحقاقات الانتخابية تعد محطات مفصلية في مسيرة الشعوب على درب تنمية وعيها السياسي، وترسيخ تجربتها الديمقراطية، وتحسين حكمتها، وتعزيز ثقتها بمنظومتها المؤسسية) وأكد أن الساحة السياسية خلال سنوات حكمه تميزت بـ(الهدوء والاختلاف في ظل الاحترام والتباين دون تشنج)، وأنه (بذل جهوداً كبيرة من أجل تحقيقه والمحافظة عليه)، كما وصف الانتخابات المقبلة بأنها استثناء لم يقدم نظيره في تاريخ البلاد، فهي أول انتخابات تجري بتوافق تام بين كل القوى السياسية، يؤسسه إجماع موثق على قواعدها وأسس تسييرها، مبرزاً أن موريتانيا تقف اليوم على عتبة محطة بالغة الأهمية في تجربتها السياسية المعاصرة، ورغم هذا التوافق، فإن بعض أحزاب المعارضة عبرت عن خشيتها من وقوع اختلالات في الانتخابات، على غرار حزب اتحاد قوى التقدم (يسار تقدمي)، الذي قال رئيسه (محمد ولد مولود) إن إجراء الانتخابات قبل موعدها أدى إلى وجود ثغرات ،وأمل رئيس الحزب في أن تكون هذه الانتخابات مختلفة عن سابقاتها، وأن تحترم إرادة الشعب، محذراً من العودة إلى دوامة اليأس وانعدام الثقة ودوامة الأزمات السياسية(7).

أما حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل)، وهو الحزب الإسلامي الذي ظل في السنوات الأخيرة يتصدر المعارضة، فقد حذر رئيسه (حمادي ولد سيدي المختار) من التزوير، قائلاً (إن الحزب رصد مؤشرات على ذلك، موضحاً خلال افتتاح الحملة الدعائية، أنهم سيكونون دروعاً بشرية تقف أمام مكاتب التصويت، وأمام اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لحماية الأصوات)، وبالمقابل أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جاهزيتها الفنية لتنظيم الانتخابات، إذ أكد الناطق باسمها (محمد تقي الله الأدهم) أن البطاقة الانتخابية جرى طبعها وستصل في الوقت

المحدد، قبل توزيعها على جميع المكاتب على عموم التراب الموريتاني، موضحاً أن الانتخابات ستشهد تنافس (1378) لائحة على مستوى المجالس المحلية، البالغ عددها (256) مجلساً، تمثل النساء فيها (32%)، و(145) لائحة على مستوى المجالس الجهوية البالغ عددها (13) مجلساً جهوياً، وتمثل النساء فيها (35%)(8).

وعبرت أحزاب وازنة في المعارضة عن قلقها حيال شفافية الانتخابات، ومع أن البلاد دخلت في صمت انتخابي، تمنع فيه كل أشكال الدعاية استعداداً ليوم الاقتراع، فإن (6) أحزاب معارضة عقدت مؤتمراً صحافياً قدمت فيه ما قالت إنها ملاحظات على التحضير للانتخابات، وانتقدت عمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وقالت الأحزاب الستة إنها تقدمت إلى اللجنة الانتخابية بطعون في تشكيل كثير من مكاتب التصويت، ضمن مطالب أخرى تتعلق بممثلي المعارضة في المكاتب، مشيرة إلى أن اللجنة سبق أن رفضت تنفيذ (5) مطالب تقدمت بها في آذار بحجة ضيق الوقت، وطالبت الأحزاب التي سمت نفسها المعارضة الديمقراطية بفتح تحقيق فوري في اللائحة الانتخابية، مؤكدة أن مواطنين سجلوا دون علمهم على اللائحة، وقال رئيس حزب اتحاد قوى التقدم (محمد ولد مولود) متحدثاً باسم هذه الأحزاب (لقد سبق أن طلبنا تمديد فترة إعداد اللائحة الانتخابية، لكن اللجنة رفضت الطلب، كما طلبنا منها بعد ذلك تدقيق اللائحة، لكنهم رفضوا ذلك أيضاً، وكل ذلك بحجة ضيق الوقت)، وأضاف (ولد مولود) أن اللجنة لم تتشاور معهم حين شكلت اللجان المشرفة على مكاتب التصويت، وهو أحد بنود الاتفاق السياسي الذي تنظم بموجبه الانتخابات، منتقداً لجوء اللجنة إلى نفس تشكيلة مكاتب التصويت في آخر انتخابات، قائلاً (إنها انتخابات يتذكر الجميع ما رافقها من ضجة واعتراض، ولا نفهم لماذا تعاد المكاتب نفسها، هذا غير مطمئن، وقد أبلغناهم بذلك)، كما قال (ولد مولود) (إن اللجنة الانتخابية رفضت طلبهم باستخدام البصمات يوم الاقتراع للتأكد من هويات الناخبين)، مضيفاً أن بعض بنود الاتفاق السياسي ما بين أحزاب المعارضة والموالاة ووزارة الداخلية لم تطبق(9).

ومع ذلك أعلنت الأحزاب الستة وهي (التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل)، وتكتل القوى الديمقراطية، واتحاد قوى التقدم، والصواب، والتحالف الشعبي التقدمي، والتحالف من أجل العدالة والديمقراطية - حركة التجديد) تشكيل لجنة فنية مشتركة لمتابعة ما سيحدث يوم الاقتراع، بالإضافة إلى توحيد مواقفها وممثليها في المكاتب، وفيما كانت المعارضة منشغلة باختلالات التحضير للانتخابات، بدا حزب

الإنصاف الحاكم مشغولاً بتعبئة ناخبيه وتحفيزهم على التصويت، إذ عقد قبل اختتام الحملة مهرجانات في نقاط مختلفة من العاصمة نواكشوط، إذ يحتدم عادة الصراع مع المعارضة وبقية أحزاب الموالاة، وقال (محمد ماء العينين ولد أييه) رئيس حزب الإنصاف الحاكم، خلال نشاط شعبي (إن فوز حزب الإنصاف بالانتخابات يعني منح تفويض للحكومة من أجل الاستمرار في إنجازاتها)، وأضاف (ولد أييه) (أن جميع الأحزاب السياسية قدمت حملة دعائية تنافسية وشفافة، غلبت عليها الأجواء الديمقراطية) مشيراً إلى أن ذلك من شأنه تعزيز التجربة الديمقراطية في البلد)، وتعد هذه هي أول انتخابات يصوت فيها عناصر الأمن والقوات المسلحة في اليوم نفسه مع المدنيين، إذ كانوا في السابق يصوتون قبل الانتخابات بيوم واحد من أجل التفرغ لتأمين يوم الاقتراع، لكن أحزاب المعارضة طلبت خلال التشاور أن يكون التصويت متزامناً، خشية أي خروقات أو شكوك، وهو ما وافقت عليه السلطات، وتم تضمينه في الاتفاق السياسي الممهد للانتخابات، ووصلت إلى موريتانيا بعثة من الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات، ومراقبين أميركيين سيكونون موجودين في بعض المدن الموريتانية لمراقبة سير الاقتراع، بالإضافة إلى مراقبين محليين من هيئات المجتمع المدني(10).

ثانياً: نتائج الانتخابات التشريعية في موريتانيا:

أدلى الموريتانيون بأصواتهم لاختيار (176 نائباً، وأعضاء 15 مجلساً محلياً، و238 مجلساً بلديا) في اقتراع ثلاثي، وهذه أول انتخابات تجرى في عهد الرئيس (ولد الغزواني)، وتمكن حزب الإنصاف الحاكم في موريتانيا من حصد أغلبية مقاعد البرلمان في الجولة الأولى والثانية، بعد أن حصل على (107 مقعدا من أصل 176) مقعدا بالبرلمان الموريتاني (ينظر جدول رقم (1)، وحقق حزب الإنصاف الحاكم في موريتانيا فوزا مريحا في الدور الأول للانتخابات التشريعية والبلدية والجهوية التي جرت في (13/5/2023)، في خطوة من شأنها أن تعزز سلطته على البلاد قبل الانتخابات الرئاسية التي يطمح الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني) للحصول فيها على ولاية ثانية، وأن الفوز الذي حققه حزب الإنصاف يجعله في موضع قوي في مواجهة مساومات قوى المعارضة التقليدية، ولاسيما حزب التجمع الوطني للإصلاح الإسلامي، وأيضا في ضغط أقل من أحزاب الموالاة، وأظهرت النتائج كذلك فوز الحزب الحاكم بأغلب المجالس الجهوية وعددها (13) وبأغلب بلديات موريتانيا وعددها 238 بلدية(11)، وأعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في موريتانيا

أن نسبة المشاركة في الاستحقاق بلغت (71%) في الانتخابات البرلمانية، و(73.2%) في البلدية و(70.48%) في الجهوية.

نتائج الانتخابات التشريعية في موريتانيا لعام2023

الحزب	الجولة الأولى	الجولة الثانية	عدد المقاعد
حزب الانصاف	80	27	107
التجمع الوطني للإصلاح والتنمية	9	2	11
الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم	6	4	10
الجبهة الجمهورية	6	1	7
نداء الوطن	4	1	5
احزاب صغيرة			36

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المصادر الاتية:
1.الجزيرة نت، انتخابات موريتانيا.. الحزب الحاكم يحصد غالبية مقاعد جولة الإعادة، على الموقع الالكتروني 28/5/2023، https://www.aljazeera.net/news.
2.الديار، ما هي تداعيات نتائج الإنتخابات التشريعية في موريتانيا؟، على الموقع الالكتروني 29/5/2023، https://addiyar.com/article/2097089.

أن نتائج الانتخابات افرزت انهيار كلي لأحزاب المعارضة التقليدية التي قادت العمل السياسي منذ إعلان الديمقراطية التعددية سنة 1991، وهي تكتل القوى الديمقراطية بزعامة (أحمد ولد داداه) الذي نافس سنة 2007 في الشوط الثاني على الرئاسة، وتقلد زعامة المعارضة بعدها، وحزب اتحاد القوى الديمقراطية بزعامة (محمد ولد مولود) وهو حزب يساري عريق، وحزب التحالف الشعبي التقدمي بزعامة رئيس البرلمان الأسبق (مسعود ولد بلخير) ولم يحصل أي من هذه الأحزاب على مقاعد برلمانية، وقد ترشح عدد من قياداته الشابة من أحزاب وحركات سياسية جديدة، وتراجعت حركة (إيرا) بعد أن كان زعيمها (بيرام ولد الداه) قد انتزع المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية عام 2019، وقد يكون سبب هذا التراجع بروز خط معتدل ومرن لدى شريحة الحراطين (العرب السمر من أصول الرق) عبرت عنه القيادات الجديدة الصاعدة، وتراجع حزب التواصل الإخواني، رغم كونه لا يزال الحزب الثاني في المشهد الانتخابي، لكنه فقد دوائره في العاصمة نواكشوط وتقلص عدد نوابه في البرلمان ويعيش تفككاً واضحاً وانسحاب عدد من قياداته من صفوفه، وبرزت واجهة جديدة للمعارضة تتمحور حول حلف و(جود) وهو ائتلاف من الشخصيات اليسارية والحقوقية المستقلة انتزع مراكز مهمة، وستكون قوة مؤثرة يحسب لها حسابها في المستقبل(12).

وطالبت أحزاب موريتانية موالية للحكومة بوقف فوري لفرز الأصوات، وإعادة الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية التي جرت جولتها الأولى، وقالت الأحزاب في بيان مشترك(إن التجاوزات والخروقات التي طبعت المسار الانتخابي برمته تطعن في صحة ونزاهة العملية الانتخابية.. مبرزة أن تزويرا حصل في جل مكاتب التصويت التي لم تكن جاهزة، ولم تزود بالأدوات والمستلزمات الضرورية، إضافة لتغيير أماكن مكاتب التصويت في اللحظات الأخيرة، ما أربك المصوتين وشتت جهود الأحزاب)، وتنتمي الأحزاب التسعة الموقعة على هذا البيان للأغلبية، التي أيدت ترشح الرئيس

(محمد ولد الشيخ الغزواني) وساندت برنامج حكومته، وكانت تسعة أحزاب معارضة قد طالبت بإلغاء نتائج الاقتراع في العاصمة نواكشوط، وبإعادة التصويت فيها وفي مدينة بتلميت، وفي جميع المكاتب التي وقع فيها التزوير حسب قولها، صرح رئيس حزب تواصل المعارض (حمادي ولد سيدي المختار) بأنهم سجلوا في أول ساعتين من الاقتراع فوضى عارمة وخروقات كبيرة، وقال (إذا ما استمرت الانتخابات بهذه الطريقة، وفي هذه الفوضى، فإنه سيكون لنا موقف سنحدده في وقت لاحق... إنها عملية عبثية إذا سارت بهذه الطريقة) (13).

واحتشد الآلاف من مؤيدي أحزاب المعارضة الموريتانية في مؤتمر جماهيري بالعاصمة نواكشوط للإعلان عن رفضها نتائج الانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد، واتهم قادة أحزاب سياسية السلطات الموريتانية بالتلاعب بنتائج التصويت، وطالبت سبعة أحزاب معارضة بإلغاء النتائج في العاصمة نواكشوط، وبمقاطعة بوتلميت، وفي مكاتب أخرى بعدما أشارت إلى حدوث تلاعب في عملية الاقتراع، وفي يوم الإعلان، أصدرت خمسة أحزاب موالية للسلطة بيانات تحدثت فيها عن اختلالات شابت الانتخابات البرلمانية والجهوية، وأعلنت أنها ستوجه رسالة بهذا الخصوص للرئيس الموريتاني (محمد ولد الشيخ الغزواني)، وخلال مؤتمر أطلقت عليه المعارضة اسم مؤتمر الرفض، أكد قادة المعارضة رفضهم النتائج، مطالبين الجماهير برفضها أيضاً، وقال (محمد ولد مولود) رئيس حزب اتحاد قوى التقدم (منذ ثلاثة أعوام والطبقة السياسية عاكفة على تحضير انتخابات، من المفروض أن تكون لأول مرة شفافة ونزيهة وذات مصداقية ومقنعة، حسب الاتفاق الذي وقعناه في سبتمبر الماضي... قضينا ثلاثة أعوام عاكفين على هذا (الإعداد للانتخابات) والمعارضة تبحث عن انتخابات يتحكم الشعب الموريتاني من خلالها في مصيره وفي كل الميادين)، ومن جانبه قال رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) (حمادي ولد سيدي المختار) (هل من المعقول أن تكون النتائج التي صبرنا عليها، وعملنا من أجل أن تكون سليمة وصحيحة، أن تظهر بالمظهر الذي ظهرت به في 13 مايو؟ هل يقبل أي منكم هذه العملية المزورة الفجة؟... قولوا لا لهذه العملية. نحن نرفض هذه العملية... ونطالب بإعادة هذه العملية. أيعقل أننا نعود في 2023 لأساليب التزوير القديمة التي كنا نعتقد أننا ودعناها؟ هل ذلك معقول؟ هل تقبلون بذلك؟ ...نحن لا نقبل بالعودة إلى الوراء؟)(14).

المصادر:

([1]) الشيخ محمد، 25 حزباً موريتانياً تتنافس في انتخابات «توافقية» مبكرة، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/4299706/25، 28/4/2023.

(2) وحدة الدراسات المغاربية، خريطة سياسية جديدة: آفاق المشهد الموريتاني في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية، مركز الأمارات للسياسات، على الموقع الالكتروني https://epc.ae/ar/details/brief/afaq-almashhad-almuritani-fi-daw-natayij-alaintikhabat-altashrieia-walmahaliya، 18/5/2023.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيفة العرب، حزب الإنصاف الحاكم في موريتانيا يتجه إلى الفوز بأغلبية مريحة في الانتخابات التشريعية والمحلية، العدد12768، 11/5/2023.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) نقلاً عن الشيخ محمد، مصدر سبق ذكره.

(8) المصدر نفسه.

(9) نقلاً عن الشيخ محمد، موريتانيا تعيش «صمتاً انتخابياً» استعداداً لاقتراع مبكر، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 12/5/2023.

([1]0) المصدر نفسه.

([1]1) انتصار اعتباري، حزب الإنصاف الحاكم يحقق فوزا مريحا على حساب المعارضة والموالاة في موريتانيا، صحيفة العرب، لندن، العدد12779، 22/5/2023.

([1]2) وحدة الدراسات المغاربية، مصدر سبق ذكره.

([1]3) الشرق الأوسط، موريتانيا: أحزاب موالية للحكومة تطالب بإعادة الانتخابات، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 17/5/2023.

([1]4) الشرق الأوسط، المعارضة الموريتانية تحشد الآلاف رفضاً لنتائج الانتخابات، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 26/5/2023.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية